

# دراسة مقارنة بين معدلات الفائدة في البنوك التجارية الكويتية وعوائد بيت التمويل الكويتي

د. حسين فهد المريخي  
أستاذ مساعد بقسم التأمين والبنوك  
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب  
كلية الدراسات التجارية - الكويت

## ملخص

يقدم هذا البحث دراسة مقتضبة عن المعضلة ناجمة عن ضرورة اتساق مسيرة أسعار الفائدة على الدولار والدينار الكويتي للمحافظة على سياسة سعر الصرف من جهة، وتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني بإبقاء أسعار الفائدة على القروض مرتفعة نسبياً من جهة ثانية لضبط نمو الطلب المحلي وآثاره التضخمية. ومن ثم محاولة الوصول إلى مقارنة بين معدلات الفائدة في البنوك التجارية الكويتية وعوائد بيت التمويل الكويتي. هذا وقد خلص البحث إلى عدم وجود فرق جوهري بين متوسط معدل الفائدة الفعلي عن متوسط معدل الفائدة النظري. كما أظهرت النتائج ومن خلال عمل مقارنة بين معدلات الفائدة في البنوك التجارية وعوائد بيت التمويل الكويتي أن متوسط معدلات الفائدة في البنوك التجارية 3.78% بينما يبلغ متوسط معدلات عوائد بيت التمويل الكويتي لنفس الفترة 5.264%، مما يعني أن معدلات الفائدة في البنوك التجارية تقل في حدها الأدنى عن معدلات عوائد بيت التمويل الكويتي بمقدار 1.484%.

## تقديم:

شهد الاقتصاد الكويتي تطوراً ملموساً في كافة القطاعات الاقتصادية، حيث واصل أداءه المتميز في عام 2006 متأثراً بأسعار النفط المرتفعة، وبالنمو الملحوظ في بعض القطاعات غير النفطية، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بلغت نسبته 20.8% في عام 2006 مقارنة مع 37.9% لعام 2005، وانخفض النمو ليتراوح ما بين 6% إلى 10% خلال عام 2007 ومع انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2008 ليصل إلى 45 دولار للبرميل فإن الاقتصاد الوطني الكويتي سوف يشهد تباطؤاً ليصل معدل النمو إلى أقل من 5% في عام 2009.

إن قيام البنك المركزي الكويتي بتغيير سعر الفائدة مسترشداً بقرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض إضافي على سعر فائدته الرئيسية، ومن ثم تخفيض سعر فائدة الريبو دون المساس بسعر فائدة الخصم أو حتى بزيادة الأخير، مفسحاً المجال أمام اتساع الفجوة ما بين السعرين.

## المشكلة موضوع البحث:

أن هناك معضلة ناجمة عن ضرورة اتساق مسيرة أسعار الفائدة على الدولار والدينار الكويتي للمحافظة على سياسة سعر الصرف من جهة، وتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني بإبقاء أسعار الفائدة على القروض مرتفعة نسبياً من جهة ثانية لضبط نمو الطلب المحلي وآثاره التضخمية. ومن ثم محاولة الوصول إلى مقارنة بين معدلات الفائدة في البنوك التجارية الكويتية وعوائد بيت التمويل الكويتي.

**الهدف من البحث:** مقارنة معدلات الفائدة في البنوك التجارية الكويتية وعوائد بيت التمويل الكويتي.

**تبويب البحث:** لتحقيق هدف البحث فقد تم تبويبه إلى أربعة مباحث وهي:

**المبحث الأول:** دراسة الفجوة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر فائدة القروض.

**المبحث الثاني:** استخدام الدالة الاحتمالية لتوزيع باريتو في التنبؤ بمعدلات الفائدة على الودائع.

**المبحث الثالث:** مقارنة بين معدلات الفائدة في البنوك التجارية وعوائد بيت التمويل الكويتي.

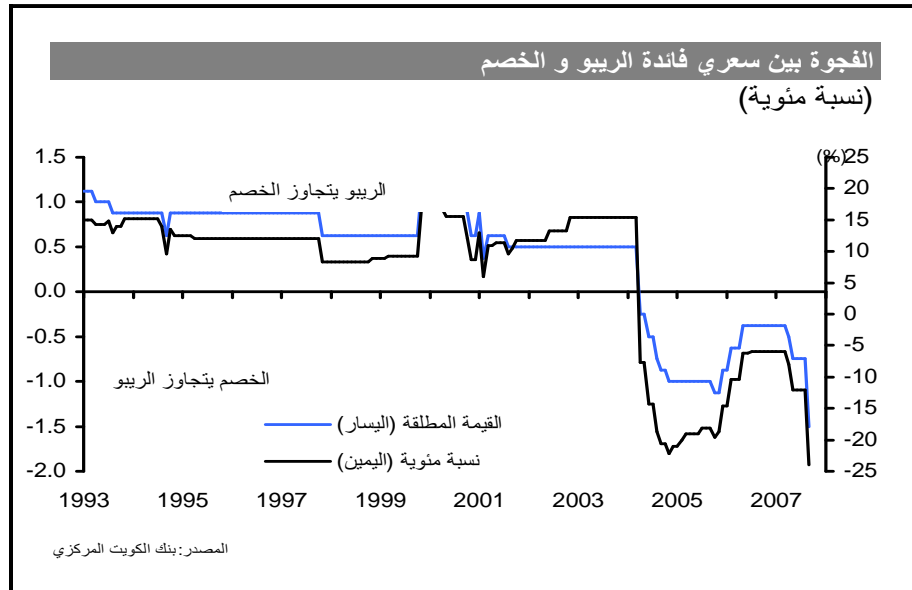
## المبحث الأول

### دراسة الفجوة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر فائدة القروض

إن الفرق بين أسعار الفائدة على الودائع والقروض يعتبر محددًا رئيسيًا لهامش الربح التي تتقاضاه البنوك على نشاطها الإقراض، وبالتالي فإن التباين بين أسعار الفائدة الرسمية يعمل على ترسيخ هامش الربح لدى البنوك في الوقت الذي يسعى فيه لبنك المركزي نحو النشاط المصرفي وتطبيق أفضل المعايير الدولية - ومما هو جدير بالذكر أن حجم التأثير على ربحية البنوك لا يتضح ببساطة من خلال الفرق بين أسعار الفائدة الرسمية، فمع أن بعض أسعار الفائدة التي تمنحها على ودائعها قد تراجعت بالفعل إلى أن على البنوك أن تتنافس وربما بدرجة أكبر لاستقطاب الودائع حتى يتسنى لها الإبقاء بنسبة القروض إلى الودائع.

وباستطاعة البنك المركزي استخدام بعض المعايير الكمية لضمان ضبط نمو القروض عند مستويات ملائمة، وفي حقيقة الأمر فإن البنك المركزي قد وظف بعض الإجراءات، حيث ألزم بدءاً من شهر يوليو 2005 بعدم تجاوز الحد الأقصى إلى الودائع البالغة 80%، ويمكن القول أن هذا الإجراء يمكن أن يكون فعالاً بشكل كبير في تحقيق حالة من التوازن ما بين نمو القروض من جهة ومقدرة البنوك على استقطاب الودائع والاحتفاظ بها من جهة أخرى. إلا أن تسارع النمو في الودائع خلال السنوات العشر السابقة سمح بدوره بتسارع نمو القروض والذي وصل حتى يوليو سنة 2007 نمو 35%. أن تبدل أولويات السياسة النقدية للبنك المركزي واهتمامه بأن يكون سعر فائدة الريبو دائماً أعلى من سعر الخصم يعكس رغبة البنك المركزي في تشجيع تدفق الأموال من الخارج وذلك عن طريق جعل الدينار عملة أكثر جاذبية كوعاء استثماري.

### الفجوة بين سعري فائدة الريبو والخصم



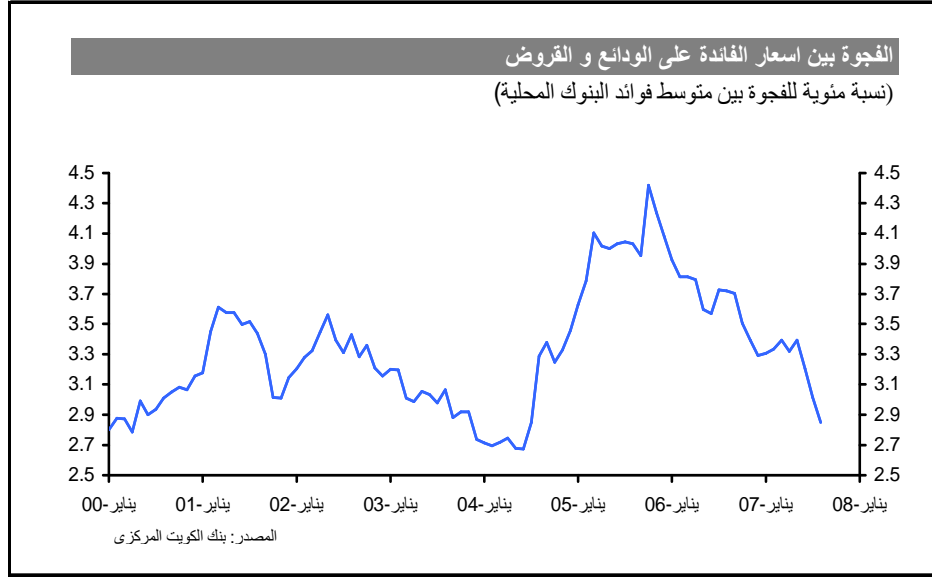
ولكن في ضوء تخفيضات أسعار الفائدة على الدولار والتي استوجبت قيام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة المحلية ما بين عامي 2001 و2004 ومن ثم سعر الفائدة على الدولار صعوداً، إلا أنه ومنذ شهر يوليو من عام 2006 بدأت توجهات السياسة النقدية بالتغير، فالمعطيات الاقتصادية التي تحكم مسار الاقتصاديين الأمريكي والكويتي قد أخذت بالتباين بشكل حاد. وبالتالي، فالحاجة إلى استقطاب التدفقات المالية من الخارج والمحافظة عليها قد تبدلت بالحاجة إلى السيطرة على معدل نمو القروض، ولاحقاً إلى التصدي للمضاربات على سعر صرف الدينار، وعليه، فقد تجاوز سعر فائدة الخصم لسعر الربو منذ شهر أبريل من عام 2004 وذلك للمرة الأولى في تاريخ الكويت الحديث، وبدأت الفجوة ما بين سعري الفائدة بالاتساع. وكما هو الحال مع التغير الذي حدث مؤخراً في سياسة سعر الصرف، فإن البنك المركزي قد عاد إلى إتباع سياسة مشابهة لسياسة كان قد استخدمها قبل بضع سنوات.

وللوقوف على مغزي هذه التطورات، تجدر الإشارة بداية إلى أن أهمية الفجوة الحالية في سعر الفائدة تعتمد بشكل جزئي على حجمها، فالتخفيضات في سعر الفائدة قد أدت إلى اتساع القيمة المطلقة لهذه الفجوة لتصل إلى 1.5 نقطة مئوية، متجاوزة بذلك لقيمتها القياسية البالغة 1.25% التي سجلتها في عام 2000 وعلى امتداد فترة قصيرة. وبما أن المستويات الحالية لأسعار الفائدة تقل عن مثيلاتها التي سادت قبل سنوات محدودة، فإن الفارق ما بين سعري الفائدة بالنسب المئوية يصبح أكبر ويحدود 25% في عام 2007 مقابل 15% لعام 2000.

ووفقاً لهذه التطورات، يبرز التساؤل حول الجدوى الفعلية للتغير في أسعار الفائدة الرسمية. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن ربحية البنوك قد تتأثر إيجاباً أو سلباً جراء ذلك، فمن المؤكد أن سياسة البنك المركزي هذه قد زادت من درجة التعقيد في النشاط المصرفي، وخفضت من سلامة عملياته.

وفي الأجل القصير، فمن الظاهر أن أي انعكاسات على الاقتصاد الوطني والنظام المالي قد تنجم جراء اتساع الفجوة ما بين أسعار الفائدة على الودائع والقروض يمكن التعامل معها بسهولة. فقطاع الشركات يمتاز بربحيته ووفرة موجوداته السائلة، هذا إلى جانب أن خططه الاستثمارية مدفوعة بشكل كبير بارتفاع درجة التفاؤل والعوائد المستقبلية المحتملة. وفي الوقت ذاته، فإن التزايد الحاد في حجم المصروفات الحكومية يوفر الدعم للاقتصاد الكلي، مما سيحد من أي تراجع في النشاط الاقتصادي قد ينجم عن تقييد استهلاك المواطنين الذين أصبحت مديونيتهم مثار جدل سياسي في الآونة الأخيرة. وفي كل الأحوال، فإن تخفيض معدل النمو في القروض الاستهلاكية يبدو محبذاً.

## الفرق بين سعري الفائدة على الودائع والقروض



ولكن إذا ما قام مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بتخفيض إضافي على سعر فائدته الرئيسية كما هو محتمل بشكل كبير، فإن سياسة البنك المركزي ستكون أمام معضلة: إما تخفيض أسعار الفائدة على الودائع مرة ثانية مع السماح للفرق مع أسعار فائدة القروض بالاتساع، أو عدم تغيير أسعار الفائدة والمخاطرة بزيادة حدة المضاربات على الدينار لرفع سعر صرفه. وإذا ما تم اختيار البديل الأول، أن الفجوة ما بين أسعار الفائدة على الودائع والقروض ستبدأ بلفت الأنظار بشكل ملحوظ، وتؤدي إلى ممارسة الضغوط بضرورة إعادة التوازن لأسعار الفائدة المحلية. فلو كان توسيع فجوة أسعار الفائدة بشكل كبير أمراً عملياً. وقابلاً للاستمرار، فما الذي سيمنع البنك المركزي من زيادة سعر الخصم للمساعدة في احتواء الضغوط التضخمية التي تسود الاقتصاد الوطني؟ فهذه السياسة قد تكون عملية وناجحة في الأجل القصير، لكن زيادة الفجوة بين أسعار الفائدة المحلية قد تستنفذ فاعليتها في المستقبل القريب.

## المبحث الثاني

### استخدام الدالة الاحتمالية لتوزيع باريتو في التنبؤ

#### بمعدلات الفائدة على الودائع

تستخدم<sup>(1)</sup> نظرية الاحتمالات والتوزيعات الاحتمالية، وتحديد قسط الخطر من خلال دراسة معدل تكرار الحوادث، ووطأة الخسارة، ومن ثم حساب متوسط معدل تكرار الحوادث من ناحية، ومتوسط قيمة الخسارة من ناحية أخرى. وباستخدام التوزيعات الاحتمالية المنفصلة، والمتصلة يمكن الوصول إلى تقدير لقسط الخطر. وإذا كان معدل الفائدة يخضع لتوزيع احتمالي متصل فإنه من خلال مطابقة كلا التوزيعين الفعلي، النظري. يمكن الحكم على مدى جودة التوفيق، وذلك بمقارنة الخطأ المعياري للفرق بين متوسط معدل الفائدة الفعلي، ومتوسط معدل الفائدة النظري.

وقد تبين للباحث أن متوسط معدل الفائدة السنوي وفقاً للتوزيع الفعلي 3.5% والتباين يساوي 0.08%

1. B. Hossack. "Introductory Statistics with application in general Insurance", Cambridge uni-1993, P.84-90.

وباستخدام الدالة الاحتمالية لتوزيع باريتو

The Pareto distribution – density Function:

$$f(x) = \frac{a}{b} \left[ \frac{b}{x} \right]^a + 1 \quad (x > b) \quad (1)$$

And distribution Function:

$$f(x) = 1 - \left[ \frac{b}{x} \right]^a \quad (x > b) \quad (2)$$

وذلك بوسط حسابي، وتباين التوزيع كما يلي:

The mean and variance are given by:

$$mean = \left[ \frac{ab}{a-1} \right] \quad (3)$$

$$variance = \frac{ab^2}{a-2} \left[ \frac{ab}{a-1} \right]^2 \quad (4)$$

وللحصول على معامل التوزيع  $(a, b)$  نساوي الوسط الحسابي لمعدلات الفائدة للتوزيع الفعلي بالوسط

الحسابي لتوزيع باريتو، وأيضاً تباين التوزيع الفعلي بتباين التوزيع النظري ومن ثم نجد أن معامل توزيع باريتو كما يلي:

$$\begin{aligned} a &= 6.15 \\ b &= 0.49 \end{aligned}$$

وباستخدام معامل توزيع باريتو يمكن إعداد جدول توزيع معدلات الفائدة النظري، ومن ثم يتم حساب

متوسط معدل الفائدة النظري، وأيضاً التباين.

#### جدول التوزيع الاجتماعي

لمعدلات الفائدة وفقاً لدالة بارنتيو

فئات المعدل ع %	الاحتمال ح	الاحتمال التراكمي مجم ح	مراكز الفئات ع %	ع × ح %
2 -	0.097	0.97	2.25	0.218
2.5 -	0.16	0.257	2.75	0.440

0.507	3.25	0.413	0.156	- 3
0.487	3.75	0.543	0.130	- 3.5
0.824	4.25	0.737	0.194	- 4
0.864	4.75	0.919	0.182	- 4.5
0.445	5.5	1	0.081	6 - 5
3.785			1	

من الجدول السابق يتضح أن متوسط معدل الفائدة وفقاً لدالة باريتو يساوي 3.785% وأن التباين يساوي 0.0017%

وبإجراء اختبار جودة التوفيق بين التوزيع الفعلي لمعدلات الفائدة والتوزيع النظري التقديري، وذلك باستخدام دلالة الفروق بين متوسطي التوزيعين عم طريق حساب الخطأ المعياري المتوسطة لكل توزيع في مقارنة الفرق بين المتوسطين بالخطأ المعياري لهذا الفرق، فإذا كان الفرق بين المتوسطين يساوي ثلاثة أمثال الخطأ المعياري أو أكثر اعتبرناه فرقاً جوهرياً ذي مغزى، وإذا وجدناه أقل من ذلك اعتبرناه ظاهرياً يخضع للصدف.

وبحساب الخطأ المعياري لكل من التوزيع الفعلي، والنظري نجد أن

الخطأ المعياري للتوزيع النظري	الخطأ المعياري للتوزيع الفعلي
0.486	0.564

وبحساب الخطأ المعياري للفرق بين الوسطين نجد أنه يساوي 0.79 والفرق بين متوسطي معدل الفائدة الفعلي النظري يساوي 0.285

ويلاحظ أن هذا الفرق أقل من الخطأ المعياري للفرق بين الوسطين ومن ثم يمكن القول أنه لا يوجد فرق جوهري بين متوسط معدل الفائدة وفقاً للتوزيع الفعلي عن متوسط معدل الفائدة وفقاً لدالة باريتو الذي يساوي 3.785%.

### المبحث الثالث

#### مقارنة بين معدلات الفائدة في البنوك التجارية وعوائد بيت التمويل الكويتي

##### البنوك الإسلامية في الكويت

تأسس بيت التمويل الكويتي "بيتك" عام 1977 كأول بنك إسلامي في دولة الكويت. وقد تمكن "بيتك" وبخطوات واثقة من توسيع أعماله وإنجازاته ليتبوأ مركز الصدارة في مجال العمل المصرفي الإسلامي ويصبح مؤسسة مالية قيادية ليس في الصناعة المصرفية الإسلامية فحسب بل أيضاً ضمن قطاع الصناعة المصرفية ككل. يقدم "بيتك" الكثير

من الخدمات والمنتجات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل الخدمات البنكية، العقارية، التداول المالي، المحافظ الاستثمارية، الخدمات التجارية والخدمات التمويلية المخصصة للشركات والأفراد.

لعل من أهم الجوانب الفارقة لنظام العمل المصرفي الإسلامي هي المشاركة في المخاطرة وإيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيداً عن الربا (الفوائد) الذي يحرمه الإسلام بكل أشكاله إذ يحظر جميع التعاملات والخدمات التمويلية التي تعتمد الفائدة. من ناحية أخرى تقوم المصارف الإسلامية على مبدأ مشاركة نسبة المخاطرة في الأدوات الاستثمارية لتفعيل دور التعاملات العادلة ضمن دائرة الحلال والتي بدورها تعمق التعاون وتقاسم المصلحة والمنفعة لكلا الطرفين. لقد تم تحديث وتطوير العديد من الخدمات والمنتجات المبتكرة التي تركز على تأمين كافة الاحتياجات التمويلية للعملاء دون التنازل عن الأسس والقواعد التي يقوم عليها الدين الإسلامي الحنيف كالمراعاة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، بيع السلم، الاستصناع، الصكوك وغيرها من المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة.

لبيتك 48 فرعاً بالإضافة إلى عدد من الشركات التابعة والمملوكة داخل الكويت. يمتلك بيتك كذلك مجموعة من البنوك الإسلامية خارج الكويت ومنها: بيت التمويل الكويتي - ماليزيا بنك والمملوك بالكامل لبيتك والمسجل بدولة ماليزيا منذ عام 2006، بيت التمويل الكويتي-البحرين والمملوك بنسبة 93% لبيتك والمسجل بمملكة البحرين منذ عام 2002 والبنك الكويتي التركي والمملوك بنسبة 62% لبيتك والمسجل بدولة تركيا منذ عام 1989.

قبل خمس سنوات لم يكن في الكويت إلا بنك إسلامي واحد منفرد بالسوق المحلي بينما يتنافس الآن خمسة بنوك إسلامية تتساوى في عددها مع البنوك التقليدية في الكويت. فبالإضافة إلى بيت التمويل الكويتي هناك بنك الكويت الدولي (البنك العقاري سابقاً)، بنك بوبيان، بنك وربة (تأسس عام 2010)، وأخيراً البنك الأهلي المتحد (بنك الكويت والشرق الأوسط وهو أحد البنوك التقليدية والتي تحول خلال عام 2010 إلى بنك إسلامي). يبلغ رأسمال هذه البنوك مجتمعة حوالي 649 مليون دينار كويتي تمثل حوالي 42 % من إجمالي رأسمال القطاع المصرفي الكويتي. مع نهاية الربع الثالث من عام 2009 كان بيت التمويل الوحيد الذي حقق أرباحاً من بين البنوك المحلية الإسلامية الثلاثة العاملة خلال تلك الفترة (بيت التمويل وبوبيان والكويت الدولي) بينما تكبد البنكان الآخران خسائر غير محققة نتيجة لاقتطاع نسبة كبيرة من الأرباح كمخصصات.

## عوائد بيت التمويل الكويتي

جدول يوضح عوائد بيت التمويل الكويتي على الودائع

من عام 1998 إلى 2008

السنة	العائد على الودائع %
1998	7.2
1999	6.75



6.625	2000
5.25	2001
4.5	2002
4.4	2003
4.8	2004
6.807	2005
8.458	2006
8.632	2007
4.3	2008
67.722	المجموع

بحساب متوسط العائد السنوي على الودائع في بيت التمويل الكويتي خلال فترة الدراسة والبالغ 6.15% وبانحراف معياري قدره 1.5% خلال نفس الفترة. يقدر الحد الأدنى المتوقع لمتوسط عائد بيت التمويل الكويتي 5.264% بينما يقدر الحد الأعلى المتوقع لمتوسط عائد بيت التمويل الكويتي 7.036% وذلك بدرجة ثقة 95%.

#### مقارنة بين معدلات الفائدة في البنوك التجارية وعوائد بيتك

يعمل مقارنة بين معدلات الفائدة في البنوك التجارية وعوائد بيت التمويل الكويتي لفترة الدراسة يتبين لنا أن متوسط معدلات الفائدة في البنوك التجارية 3.78% بينما يبلغ متوسط معدلات عوائد بيت التمويل الكويتي لنفس الفترة 5.264%، مما يعني أن معدلات الفائدة في البنوك التجارية تقل في حدها الأدنى عن معدلات عوائد بيت التمويل بمقدار 1.484%.

#### النتائج والتوصيات

##### أولاً: النتائج:

- 1 - من خلال دراسة تطور معدلات الفائدة في السوق المصرفي الكويتي خلال الفترة من 1997 ( 1998 بالنسبة لبيتك) إلى 2008 اتضح ما يلي:
- 1 - متوسط معدل الفائدة خلال فترة الدراسة يساوي 3.5%.
- 2 - أن التوزيع الاحتمالي النظري لمعدلات الفائدة يقترب من توزيع باريتو وان متوسط معدل الفائدة الفني وفقاً لهذا التوزيع يساوي 3.75%.
- 3 - لا يوجد فرق جوهري بين متوسط معدل الفائدة الفعلي عن متوسط معدل الفائدة النظري.
- 4 - أن الاحتمال التراكمي لوقوع معدل الفائدة ما بين (2% إلى 4%) يساوي 0.737.
- 5 - أن الحد الأدنى لمتوسط العائد في بيت التمويل الكويتي 5.264%.

6 - أن الحد الأعلى لمتوسط العائد في بيت التمويل الكويتي 7.036%.

#### ثانياً: التوصيات:

- 1 - ضرورة استخدام تقدير متوسط معدلات الفائدة وفقاً لدالة باريتو عند حساب معدلات الفائدة على الودائع وأيضاً على أساس سعر الخصم.
- 2 - ضرورة إصدار تعليمات واضحة من بنك الكويت المركزي لشركات الاستثمار بحجز مخصص للتقلبات في سعر الفائدة.
- 3 - تشجيع الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية.

#### المراجع

##### أولاً: المراجع العربية:

- 1 - الأساليب الكمية - د. عادل عبد الحميد عز- دار النهضة العربية - القاهرة، 2005.
- 2 - النظرية الإحصائية وتطبيقاتها في المشروعات التجارية - د. محمد صلاح الدين صدقي - دار الثقافة العربية - القاهرة، 2004.
- 3 - إدارة مخاطر البنوك - رسالة دكتوراه - وجيه عبد الله فهمي - جامعة القاهرة - كلية التجارة، 2001.
- 4 - الإحصاء والقياس - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، 2002.

##### ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1 - Thomas L. Saaty, "Decision Making for Leaders" University of pittsburg, U.S.A., 1995.

- 2 - D. Krukeberg & A. Silver (1998), Urban Planning Analysis and Models, John Wiley Sans Inc., New York.
- 3 - B. Hossack, "Introductory Statistics with Application Fin General Ins." Cambridge Uni. 1993.

ثالثاً: تقارير دورية:

- 1 - تقرير بنك الكويت المركزي، أعداد متنوعة، من عام 1998 - 2008.
- 2 - تقرير البنك الوطني الكويتي، 1998 - 2008.
- 3 - تقرير بيت التمويل الكويتي، 1998 - 2008.